الأمم المتحدة S/2008/329

مجلس الأمن

Distr.: General
16 May 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى تقريري المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/26). وفي الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، رحّب المجلس باعتزامي إيفاد بعثة خبراء إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ من أجل إجراء تقييم وافٍ لاحتياجات الشرطة الوطنية ولاحتمالات إجراء تعديلات على مهارات شرطة البعثة، وطلب إليّ إبلاغ المجلس بالنتائج التي تخلُص إليها بعثة الخبراء.

وقد تلقيت تقرير البعثة من قائد الفريق ومستشار شرطة الأمم المتحدة، أندرو هيوز. وإنني أؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير وسيكون السيد هيوز على استعداد لإحاطة أعضاء المجلس علما بمضمون التقرير، إذا طُلب إليه ذلك، كمتابعة للعرض الذي قدمه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ويشرفني في هذه الآونة أن أرفق تقرير البعثة (انظر المرفق)، وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليه.

(توقيع) **بان** كي مون

220508 220508 08-33586 (A)

المرفق

تقرير بعثة الخبراء المعنية بأعمال الشرطة والموفدة إلى تيمور – ليشتي، من ١٧ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨

أولا – مقدمة

١ – في التقرير المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/26)، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن باعتزامه إيفاد بعثة خبراء إلى تيمور – ليشتي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ من أجل إجراء تقييم شامل لاحتياجات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وتحديد ما قد يلزم إجراؤه من تعديلات على مجموعات مهارات شرطة البعثة. ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، الذي رحّب فيه المجلس باعتزام الأمين العام وطلب إليه إبلاغ المجلس بالنتائج التي تخلص إليها بعثة الخبراء. وينظر هذا التقرير في مجالات قطاع سيادة القانون والقطاع الأمني الأوسع نطاقا، بقدر ما لتلك المجالات من صلة مباشرة بأعمال الشرطة في تيمور – ليشتي. وهو يأخذ أيضا في الاعتبار التقرير المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ للبعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/711).

٢ – وقد ترأس بعثة الخبراء أندرو هيوز، مستشار شرطة الأمم المتحدة، إدارة عمليات حفظ السلام، وضمت ممثلين آخرين لإدارة عمليات حفظ السلام، والشرطة الوطنية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والبعثة. وأثناء زيارة بعثة الخبراء لتيمور – ليشتي في الفترة من ١٧ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، التقت بأكثر من ٦٠ من المحاورين، ومنهم الرئيس المؤقت، والرئيس المؤقت للبرلمان الوطني، ورئيس محكمة الاستئناف، ورئيس الوزراء، والمدعي العام، ووزراء الحكومة، وأمين الدولة لشؤون الأمن، وأعضاء البرلمان، وزعماء الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والكنيسة الكاثوليكية لتيمور – ليشتي، وكبار ممثلي الشرطة الوطنية، والقائد العام المعين للشرطة الوطنية، وقائد القوات المسلحة لتيمور – ليشتي، والجالية الدبلوماسية، وكبار قيادات البعثة وأفراد الشرطة، وقائد قوات الأمن الدولية. كما أجرت بعثة الخبراء مشاورات مع ممثلي المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وبالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدتها البعثة في ديلي، قامت أيضا بزيارة مقاطعة بوبونارو، بما في ذلك منطقة الحدود مع إندونيسيا عند باتوغيد، للالتقاء بالقادة المحليين للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وأعضاء

بعثة الأمم المتحدة هناك. كما قامت بعثة الخبراء بزيارة تسع من المنشآت والمرافق التابعة للشرطة الوطنية.

ثانيا – الشواغل والقضايا الرئيسية

ألف – اعتبارات عامة

٣ – منذ الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر S/2006/628 و S/2006/251 و Corr.1)، أظهرت حكومة وشعب تيمور – ليشتي التزامهما باستعادة الاستقرار والأوضاع الطبيعية في البلد. ويعد كل من النجاح في إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٧، وتشكيل حكومة وبرلمان منتخبين بأسلوب ديمقراطي، وقيام البرلمان والحكومة وغيرهما من مؤسسات الدولة بأداء مهامها، دليلا على التقدم الذي أُحرز في هذا الصدد.

٤ – وتحسّنت الحالة الأمنية العامة في البلد كما يتبين من التناقص المطرد في الأعمال الإجرامية التي ارتكبت خلال السنة الماضية. ووفقا لما أفادت به شرطة البعثة، كان هناك ما مجموعه ٣٤٤ ادعاء بارتكاب جرائم ضد الأشخاص أو الممتلكات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مقابل ١٦٥ ادعاء في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وذكر أيضا عدد من المحاورين لبعثة الخبراء أنه كان هناك إحساس عام بتحسن الحالة الأمنية في السنة الماضية. كما شهدت تلك الفترة زيادة ملحوظة في القدرات والأنشطة التشغيلية للشرطة الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وذلك في إطار برنامج إعادة التشكيل.

٥ – إلا أن الهجومين اللذين وقعا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على الرئيس ورئيس الوزراء في تيمور – ليشتي يظهران بوضوح مدى هشاشة الحالة الأمنية. ومع ذلك، فإن استجابة مؤسسات الدولة تدل أيضا على تزايد مرونتها حيث أنها لم تشهد الانهيار الذي حدث خلال أزمة عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالملاحظة أن إعادة بناء الشرطة الوطنية كجهاز للشرطة يتسم بالحياد والمهنية والموثوقية، مزود بنظم وبرامجيات قابلة للاستدامة، هي مهمة طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، أعرب بعض المحاورين لبعثة الخبراء عن قلقهم فيما يتعلق بالتزام بعض عناصر القوات المسلحة لتيمور – ليشتي بسيادة القانون، ولا سيما فيما يتصل بالإجراءات الإصلاحية غير السليمة التي طُبقت على أربعة من أفراد القوات المسلحة بصدد الأعمال الإجرامية التي ارتكبوها خلال أزمة عام ٢٠٠٦. ومما يزيد هذا الوضع تعقيدا أنه لم يتم بعد إنشاء الآليات القانونية والإدارية اللازمة لحماية الشرطة الوطنية من التسييس الذي أسهم في انهيارها في عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال هناك ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا، يمثلون قضية إنسانية ومخاطر أمنية مستمرة.

٦ - ومن هذا المنظور، من المهم أن يتم تقييم الوضع الراهن في ما يتعلق بأعمال الشرطة في تيمور - ليشتي، ولا سيما من حيث احتياجات الشرطة الوطنية وما قد يلزم إجراؤه من تعديلات على مجموعات مهارات شرطة البعثة، في سياق إصلاح قطاع سيادة القانون والقطاع الأمني الأوسع نطاقا. وسيضطلع بهذا الأمر، بصفة خاصة، مع مراعاة أحكام القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨) بما في ذلك تأكيد المجلس بشأن ضرورة التنفيذ التام للاتفاق المتعلق بإعادة الأمن واستتبابه في تيمور - ليشتي والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية وإعادة تنظيمهما وإعادة بنائهما الذي يشار إليه فيما يلي (بالترتيب المتعلق الشرطة)، الذي أُبرم بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

باء - الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي

ملاحظات عامة

٧ - بموجب المادة ١٤٧ من دستور تيمور - ليشتي، تناط بالشرطة الوطنية مسؤولية الدفاع عن الشرعية الديمقراطية للبلد، وضمان الأمن الداخلي للمواطنين، وألا يكون لها أي انتماء حزبي، وأن تمنع ارتكاب الجرائم، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. ووفقا للمادة ١٢ من المرسوم رقم ٢٠٠٤/٣ المتعلق بالهيكل الأساسي لوزارة الداخلية فإنه يقع على عاتقها، في جملة أمور، مسؤولية ضمان الحفاظ على النظام العام والأمن والسلم، ومنع وقوع الجريمة ومكافحتها، وإنفاذ مراقبة الحدود عن طريق مراقبة حركة الأشخاص والبضائع. ويتوافق هيكل الشرطة الوطنية مع هيكل التقسيمات الإدارية للبلد ويتألف من: (أ) قيادة عامة، تضطلع بالمسؤوليات عن العمليات والإدارة فضلا عن مكتب الأخلاقيات المهنية؛ (ب) المجلس الأعلى للشرطة، الذي يضطلع، في جملة أمور، بولاية استشارية بشأن المسائل التأديبية والترقيات؛ (ج) قيادة المقاطعات والقيادات المحلية. وتوجد أيضا أكاديمية وطنية للشرطة، وهي تخضع مباشرة لسلطة أمين الدولة لشؤون الأمن. وتضطلع الحكومة حاليا بجهود لصياغة سياسة أمنية وطنية ستكون أساسا لإعادة تحديد النموذج الحالي لأعمال الشرطة وتعديل الإطار التشريعي اللازم (بما في ذلك المرسوم رقم ٢٠٠٤/٨ المتعلق بالقانون الأساسي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي)، وسيعقبها إجراء استعراض لهيكل ونظام رتب الشرطة الوطنية، فضلا عن نظام التطوير الوظيفي، بما في ذلك سياسات الترقي والمعاشات التقاعدية.

٨ - وحتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان هناك ما مجموعه ٣ ١٠٨ من ضباط الشرطة الوطنية المسجلين، ٤٩٤ ضابطا منهم في ديلي، من القوام المأذون به والذي يصل إلى نحو

٣ ٢٠٠ ضابط. وهذا يقابل نسبة تزيد على ضابط واحد من ضباط الشرطة الوطنية لكل ٣٠٠ من السكان، وتشير أفضل الممارسات المتعلقة بالشرطة أن هذه النسبة كافية على الأرجح لتلبية احتياجات البلد.

٩ - وبعد نحو سنتين من وقوع أزمة نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦، أُحرز تقدم ملموس في إعادة تشكيل الشرطة الوطنية. وقد أنجزت عملية تسجيل ضباط الشرطة الوطنية بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بدعم من البعثة. كما تمكنت الشرطة الوطنية من تقديم مساعدة أمنية فنية أثناء العملية الانتخابية التي جرت في عام ٢٠٠٧ وزادت قدراتها التشغيلية زيادة ملموسة في الأشهر الماضية بتزويدها، وإن كان على نطاق محدود، بمعدات ودعم من شرطة البعثة. كما ذكر عدد من المحاورين لبعثة الخبراء أن ثقة الشعب التيموري في المؤسسة قد زادت خلال الأشهر الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن أداء ضباط الشرطة الوطنية وقيادتها فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في ١١ شباط/فبراير يمثل إشادة بزيادة الطابع المهني للمؤسسة.

١٠ - ومع ذلك، ما زالت الشرطة الوطنية تواجه تحديات هامة سواء فيما يتعلق بالقدرة أو النزاهة، وهي ليست في وضع يمكنها من الوفاء بالمسؤوليات المناطة بها على نحو كامل. وتحتاج القيادة داخل المؤسسة إلى المزيد من المساعدات والتدريب، بما في ذلك في المجال الجنساني ومجال حقوق الإنسان. وأعرب بعض المحاورين عن قلقهم إزاء ما حدث في الماضي من تدخل سياسي في أعمال الشرطة الوطنية.

١١ - وفي ضوء وجود ما مجموعه ٥٨١ من ضابطات الشرطة (١٩ في المائة) في الخدمة، توجد في الشرطة الوطنية نسبة من الإناث أعلى من تلك الموجودة في معظم البلدان. ومع ذلك، فإن هذا المستوى الحالي يمثّل أيضا انخفاضا حادا في عدد الإناث الداخلات في الخدمة عن عددهن عند بداية تشكيل القوة في عام ٢٠٠٢. وأبلغ عدد من المحاورين بعثة التقييم أن هذا يرجع إلى محدودية الفرص المتاحة للتطوير الوظيفي أمام الضابطات؛ حيث لا يشغل رتبة مفتش سوى امرأة واحدة من بين ما مجموعه ٢٤ امرأة. وفي ضوء ذلك، ترك عدد كبير من النساء الخدمة وسعين للحصول على عمل في أماكن أخرى.

القدرة المؤسسية

١٢ - ما زالت القدرة على إجراء التحقيقات وعلى جمع المعلومات وتحليلها في المؤسسة محدودة بدرجة كبيرة بسبب الافتقار إلى الموظفين المؤهلين والتدريب، بما في ذلك في مجال القانون الساري والدعم اللوجستي. والدعم في مجال الطب الشرعي محدود ويعتمد بالدرجة الأولى على الدعم الذي يقدمه ستة من ضباط الشرطة الوطنية والمساعدة المقدمة من البعثة

وأخصائيين كوبيين في مجال الباثولوجيا يعملان في المستشفى الوطني في ديلي. وتشكل هذه الحالة موضع قلق خاص، بالنظر إلى ارتفاع معدل وقوع جرائم العنف القائم على أساس نوع الجنس في تيمور – ليشتي. كما لا توجد قاعدة بيانات مركزية لتسجيل مستويات الجريمة وأنماطها، وإحصاءات مصنفة حسب العمر أو نوع الجنس أو لتحديد الحالات التي يمكن أن يحدث فيها الاتجار بالبشر، كما أن الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات محدودة للغاية. وتوجد بالفعل قاعدة بيانات خاصة بالجرائم يديرها مكتب المدعي العام، ولكن أفراد البعثة وأفراد الشرطة الوطنية لا يمكنهم الاستفادة بسهولة من المعلومات الموجودة فيها. والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الفئات المستضعفة، بما في ذلك الأطفال، محدودة جدا، ويبدو أن الوكالات العاملة في مجال العنف الجنساني يستخدم كل منها منهجيات مختلفة لجمع بيانات.

١٣ – ونتيجة لذلك، فإن نوعية تقارير التحقيق المقدمة إلى مكاتب الادعاء، ولا سيما المتعلقة بقضايا العنف الجنساني، ضعيفة بصفة عامة وتعرقل على نحو خطير إقامة العدل. وهناك أيضا افتقار واضح إلى المهارات المتخصصة داخل جهاز الشرطة الوطنية. وبالمثل، لا توجد استراتيجية على الصعيد الوطني لتخفيض معدل الجريمة وهذا يحد من قدرة المؤسسة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بمنع الجريمة. ولا تتوفر للوحدة البحرية حاليا أي سفن عاملة وهناك حاجة إلى زيادة قدرات الوحدة وطاقتها على الاستجابة للجرائم البحرية وإنفاذ القوانين البحرية.

١٤ – وتعاون الشرطة على الصعيد عبر الوطني من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لم يثبت أنه فعال جدا. ذلك أن المكتب المركزي الوطني، وهو المركز المخصص للاتصال بالإنتربول في تيمور – ليشتي وقناة الاتصال الرئيسية بالمنظمة والدول الأعضاء الأخرى لمنع الجريمة الدولية ومكافحتها، يوجد في إطار مكتب المدعي العام. وهذا وضع غير عادي بالنظر إلى أن رتبة رئيس المكتب المركزي الوطني لأي دولة عضو في الإنتربول تكون عادة من أعلى رتب المسؤولين عن إنفاذ القانون في البلد. ووفقا لما أفاد به عدد من المحاورين، فإن هذا الترتيب يعرقل بدرجة كبيرة قدرة الشرطة الوطنية على مكافحة الجريمة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات وذلك في جملة أمور عن طريق الحد من إمكانية الوصول إلى شبكة الإنتربول للاتصالات المأمونة بين أجهزة الشرطة. وفي ملاحظة ذات صلة بالموضوع، فإن قدرة الشرطة الوطنية على إنفاذ مراقبة الحدود قاصرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم توفر القدرة البحرية.

١٥ - وقدرة الشرطة الوطنية على السيطرة على حوادث الإخلال بالنظام العام عن طريق قدرتها على التدخل السريع معطلة أيضا بدرجة كبيرة بسبب الافتقار إلى التدريب والأفراد والمعدات. وهناك ما مجموعه ١٩٠ ضابطا جرى نشرهم مع وحدة التدخل السريع في موقعين، بقدرات تشغيلية محدودة. وبالرغم من هذه القيود، فقد أبلت تلك الوحدة بلاء حسنا في احتواء أعمال العنف التي اندلعت في ديلي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وما زالت أعمال القلاقل المدنية تشكل تهديدا رئيسيا للأمن والاستقرار في البلد ولا سيما في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن قدرة الشرطة الوطنية عموما على الاستجابة لمثل تلك الأعمال تتوقف إلى حد بعيد على وجود شرطة البعثة والقوات الأمنية الدولية.

١٦ - ومن منظور إداري، بلغت الميزانية الكلية للشرطة الوطنية ١٨,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وتمثل هذه الميزانية زيادة كبيرة عن المبلغ الذي خصص في السنة السابقة. وقد أنشئت أيضا مؤخرا وحدة مالية وتحققت وفورات كبيرة عن طريق منع استخدام الأموال بطريقة احتيالية. وبينما تعد هذه التطورات إيجابية، فإن النفقات الرأسمالية اللازمة للشرطة الوطنية، بما في ذلك لأغراض شراء وسائل النقل ومعدات الاتصال وتجديد مرافق الشرطة، تتجاوز كثيرا المبلغ المخصص لعام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فإن الميزانية المتوقعة لفترة السنوات الأربع المقبلة لا تأخذ بعين الاعتبار الخفض المحتمل في وجود البعثة والقوات الأمنية الدولية وما يتوازى مع ذلك من اضطلاع الشرطة الوطنية بمسؤولية أكبر. وإجمالا، تقدر بعثة التقييم أنه سيلزم مواصلة الدعم المقدم من المانحين، ولا سيما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية الرئيسية.

١٧ - وكانت هناك مشاكل خطيرة في الماضي فيما يتعلق بالصرف الفعلي للأموال المخصصة في اطار الميزانية. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التحكم المركزي المفرط المقترن بعدم تفويض السلطة المالية للقيادة العامة للشرطة الوطنية، وكذلك لقيادات المقاطعات والقيادات المحلية. ونجم عن هذا بعض الآثار السلبية، بما في ذلك أن الأموال اللازمة للتكاليف التشغيلية، مثل تكاليف النقل والاتصالات، لم تتح بالضرورة في الوقت المناسب. ومع ذلك، اضطلع مكتب التفتيش بأعمال هامة، أدت إلى كبح إساءة استخدام الأموال كما كان سائدا في السابق.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، فان النظم الإدارية القائمة، بما في ذلك النظم المتعلقة بشؤون الموظفين والميزانية والمالية والمشتريات وإدارة الأصول والملفات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، ولا سيما فيما يتصل بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، يبدو أنه لم توضع أية معايير للترقيات أو لمستويات الملاك في الشرطة الوطنية أو لتخصيص الأفراد لكل وحدة أو مقاطعة. وتقوم

سلطات تيمور – ليشتي حاليا بمعالجة هذه المسألة بمساعدة دولية. أيضا، فإن نظم إدارة وصيانة الأصول، مثل المركبات أو المرافق، لا تطبق كما ينبغي مما يؤثر سلبا على أداء الشرطة الوطنية.

النزاهة المؤسسية

١٩ – هناك معلومات تشير إلى زيادة ثقة السكان في المؤسسة في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فان الادعاءات بحدوث حالات فساد وإفلات من العقاب تتعلق بأعمال سوء السلوك المحتملة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، ضد بعض أفراد الشرطة الوطنية يمكن أن تقوض الكفاءة المهنية للمؤسسة ونزاهتها. وقد عانى مكتب الأخلاقيات المهنية، وهو آلية تأديبية داخلية لمعالجة حالات سوء سلوك الشرطة، طوال فترة وجوده، من نقص الموارد، وعدم كفاية الخبرة في مجال التحقيقات، كما عانى في بعض الحالات في الماضي من التدخل السياسي. وعلاوة على ذلك، أفصح عدد من الضابطات لبعثة الخبراء بأن حالات التحرش الجنسي المبلغ عنها التي تحدث أثناء الخدمة، لم تعالج كما ينبغي. وأسفر ذلك عن انعدام المساءلة في كثير من تصرفات سوء السلوك التي يرتكبها ضباط الشرطة الوطنية. وفي عام ٢٠٠٥، أنشئت مكاتب تابعة لمكتب الأخلاقيات المهنية في المقاطعات مما أسفر عن تحسن تدفق التحقيقات؛ ومع ذلك نشأ تضارب في المصالح عندما كلف أولئك الضباط بالتحقيق مع زملاءهم ورؤسائهم. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاءات التي قدمت إلى مكاتب المقاطعات لم تتم إحالتها في كثير من الأحيان إلى المستوى الوطني، كما تقضي التعليمات بذلك.

٢٠ – وفي هذا الصدد، أبلغ مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وأعضاء البرلمان، والمنظمات غير الحكومية، والبعثة، عن ادعاءات بحدوث معاملة أو عقوبة قاسية ولا إنسانية ومهينة للأشخاص أثناء اعتقالهم أو احتجازهم أو استجوابهم، بما في ذلك خلال الفترة الممتدة من العام الماضي إلى الوقت الحالي. وفي بعض الحالات، استلزم الأمر توفير علاج طبي للضحايا. و لم يتم توثيق أي حالة تعذيب. والاعتقال دون أمر رسمي، وإن كان سمح به في ظروف معينة، يبدو أنه غير قانوني في كثير من الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة تقارير تفيد باستخدام الأسلحة النارية بصورة مفرطة من جانب ضباط الشرطة الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أنشئت في ديلي قوة عمل تابعة للشرطة الوطنية للاستجابة للحالات التي تتطلب استجابة من دوريات فوق عادية واستجابة من قوات أدنى من الشرطة المشكلة. وقد قامت البعثة برصد أعمال قوة العمل منذ إنشائها ووثقت حدوث زيادة ملحوظة في الادعاءات بحدوث استخدام مفرط للقوة وإساءة المعاملة أثناء الاعتقال، وتفتيش المنازل بصورة غير قانونية، واستخدام أسلوب يقوم على إساءة المعاملة والتخويف عموما تجاه السكان.

٢١ - وعلاوة على ذلك، آثار بعض المحاورين قلقهم بشأن ما يدعى من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية وأفراد القوات المسلحة لتيمور - ليشتي أثناء العمليات الأمنية المضطلع بها خلال الحالات الاستثنائية، وأن هذا قوض سيادة القانون في البلد. ولاحظت البعثة أن عددا من انتهاكات حقوق الإنسان المدعاة المرتكبة على أيدي الشرطة الوطنية، ولا سيما قوة العمل، تضاعفت خلال الشهر الأول من حالة الحصار. وفي حين كان رد فعل الحكومة وقيادة القوات المسلحة إيجابيا عندما أثارت البعثة قلقها بشأن هذه الأحداث، فإن حدوثها يؤكد أن ثمة حاجة إلى تعزيز السياسات والإجراءات المؤسسية فيما يتعلق باستخدام القوة، بما يتمشى مع المعايير الوطنية والدولية والحاجة إلى توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان.

التعاون مع القوات المسلحة لتيمور - ليشتي

٢٢ - ثمة قضية أخرى ذات صلة بالموضوع هي ما جرى مؤخرا في ١٧ شباط/فبراير من إنشاء قيادة مشتركة بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، تحت السلطة المباشرة للحكومة ودون إشراك البعثة أو القوات الأمنية الدولية، من أجل تنفيذ عمليات أمنية ضد جماعة مسلحة معينة في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأسفر هذا، حسبما تفيد التقارير، عن زيادة المصداقية والثقة المتبادلة بين أعضاء هاتين المؤسستين وربما ساعد جزئيا على رأب الصدع الناجم عن أحداث نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي حين أدت هذه الترتيبات بصفة مؤقتة إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة بين مهمتي الشرطة والقوات المسلحة وسلسلة الإبلاغ فيهما، فإن السلطات الوطنية اعترفت بطابعها المؤقت وبضرورة العودة إلى الترتيبات العادية بعد رفع حالة الحصار.

إعادة تشكيل الشرطة الوطنية وتسليم المسئوليات

٢٣ - أعرب عدد من المسؤولين التيموريين عن رغبتهم في توضيح عملية تسليم المسؤولية والسلطة عموما عن الشرطة من شرطة البعثة إلى الشرطة الوطنية، والتعجيل بذلك التسليم. إلا أن بعثة الخبراء يساورها القلق لأن ما تقوم به الحكومة من أعمال التخطيط، ولا سيما في العمليات المتعلقة بالميزانية، لا يبدو أنها تأخذ في الاعتبار زيادة المسؤوليات وإمكانية إنهاء وجود شرطة البعثة التي ستصاحب ذلك التسليم. وكشفت زيارة لثلاثة من مراكز الشرطة في ديلي، اضطلعت فيها الشرطة الوطنية بالمسؤولية عن القيادة التشغيلية أن تلك المراكز غير مستعدة بصورة كافية لنقل السلطة، بما في ذلك فيما يتعلق بالدعم اللوجستي الأساسي، مما يثير الكثير من التساؤلات بشأن عمليات التسليم الأوسع نطاقا التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

٢٤ - ونظرا إلى أن ولاية البعثة محدودة زمنيا، فإن الحكومة تقوم بصورة نشطة بإقامة علاقات مع المانحين الثنائيين الذين سيكون بمقدورهم تقديم تعهدات أطول أجلا. وفي حين أن هذا أمر يمكن فهمه، إلا أن بعثة الخبراء تشعر بالقلق لأنه لا توجد حتى الآن آلية حقيقية لتنسيق المساعدة المقدمة حاليا، والانتقال من المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المساعدة الثنائية.

جيم - شرطة البعثة

ملاحظات عامة

٢٥ - في الفقرة ٤ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، قرر المجلس أن تضطلع شرطة البعثة بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة إعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي عن طريق تقديم الدعم للشرطة الوطنية التيمورية وأن يشمل ذلك تأمين إنفاذ القانون والأمن العام بصورة مؤقتة لحين إعادة تشكيل الشرطة الوطنية، والمساعدة على مواصلة توفير التدريب للشرطة الوطنية ووزارة الداخلية وتطويرهما وتعزيزهما من الناحية المؤسسية. وقد اتخذ الترتيب المتعلق بالشرطة بغية تيسير تنفيذ هذه الولاية، وهو ينص كذلك على أن يعتبر مفوض الشرطة في البعثة قائدا عاما مؤقتا للشرطة الوطنية. وما زال من المتعين أن تقدم البعثة المساعدة من أجل إصلاح وتعزيز أمانة الدولية لشؤون الأمن (وزارة الداخلية) سابقا وفقا للترتيب. وبصرف النظر عن الطابع المؤقت لولاية البعثة، فإنه من المفترض أن تكون الغاية من وجود شرطة البعثة قد تحققت عندما تكون الشرطة الوطنية قد أعيد تشكيلها بحيث تكون قادرة على ضمان الأمن الداخلي لتيمور - ليشتي دون تقديم دعم أمني جوهري من الأمم المتحدة، بما في ذلك احتمال أن يقوم الشركاء الثنائيون تدريجيا بالاضطلاع بمسؤولية أكبر عن بناء القدرات على المدى الطويل. وما زال من المتعين الاتفاق على معايير وأطر زمنية واضحة في هذا الصدد بين حكومة تيمور - ليشتي والأمم المتحدة. كما أعرب ممثلو حكومة تيمور - ليشتي عن قلقهم بشأن تنفيذ الترتيب المتعلق بالشرطة في غياب هذه المعايير والأطر الزمنية.

٢٦ - وحتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قد تم نشر ما مجموعه ١ ٥٢٩ من ضباط شرطة الأمم المتحدة (٧٥ امرأة، ٣ منهن قائدات وحدات)، من ٤٠ بلدا من البلدان المساهمة بأفراد من الشرطة في جميع مقاطعات تيمور - ليشتي. وهذا العدد هو من أصل الملاك المأذون به الذي يبلغ قوامه ١ ٦٠٨ من الأفراد، بما في ذلك أربع من وحدات الشرطة المشكلة. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الأمر استلزم ما يقرب من عام منذ اتخاذ القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨) للوصول إلى نسبة ٨٠ في المائة من القوام المأذون به، أن هذا العامل،

بالإضافة إلى وجود حاجة إلى تأمين الانتخابات في عام ٢٠٠٧، كان لهما أثر كبير على الجهود التي بذلتها شرطة البعثة في جميع المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه تنفيذ ولاية شرطة البعثة يكمن في الطابع الطموح لعملها، ولا سيما بالنظر إلى أنه يتعين عليها أن تنجز مهمتين منفصلتين مأذون بهما: إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية ودعم إصلاح الشرطة الوطنية، وإعادة هيكلتها، وإعادة بنائها.

مسؤوليات إنفاذ القانون في الفترة الانتقالية

٢٧ - مع أخذ الظروف السائدة في الاعتبار، كان أداء شرطة البعثة بصفة عامة جيدا جدا في الاضطلاع بمسؤوليات إنفاذ القانون المناطة بها بصفة مؤقتة. فقد قامت بدور محوري في تأمين العملية الانتخابية في عام ٢٠٠٧، ويرجع النقصان المطرد في معدل الجريمة في جميع أنحاء تيمور - ليشتي، إلى حد كبير، إلى وجودها والإجراءات التي اتخذتها لحفظ القانون والنظام بالتعاون مع الشرطة الوطنية. وتم هذا بدعم من القوات الأمنية الدولية، حسب الاقتضاء.

٢٨ - ومع ذلك، فإنه لم يتم نشر ضباط شرطة البعثة في معظم المقاطعات الفرعية وما زال مهام إنفاذ القانون في تلك المناطق تقع حصريا على عاتق الشرطة الوطنية. وبصفة عامة، لا تنشر شرطة البعثة في نفس المواقع التي يوجد فيها أفراد الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن الفعالية التنفيذية لشرطة البعثة، سواء فيما يتعلق بإنفاذ القانون مؤقتا أو أنشطتها في مجال بناء القدرات، تتأثر سلبا بسبب عدم توفر الأعداد الكافية من المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين المؤهلين والفهم الجزئي في كثير من الأحيان للقانون الساري ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتصل بقضاء الأحداث. وهذه النقطة الأخيرة مهمة بصفة خاصة فيما يتعلق بتشريعات الإجراءات الجنائية حيث أنها تمثل مسألة بالغة الأهمية فيما يتصل بأداء مهام إنفاذ القانون، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والتفتيش وإجراء التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص حاد في المتخصصين في إجراء التحقيقات في الجرائم الكبرى، بما في ذلك جرائم القتل، وجرائم العنف القائمة على أساس نوع الجنس، والحريق العمد، والاتجار، والفساد. فعلى سبيل المثال، ووفقا لما أفادت به البعثة، لم ينشر في تيمور - ليشتي في آذار/مارس ٢٠٠٨ سوى ثلاثة من ضباط شرطة الأمم المتحدة ممن تتوفر لديهم خبرة في التحقيق في جرائم القتل. كما ذكر عدد من المحاورين، ومنهم أعضاء في الأحزاب السياسية، والمدعي العام، وممثلو الكنيسة، لبعثة الخبراء أن أفراد شرطة البعثة لديهم فهم محدود بثقافة تيمور - ليشتي وتاريخها وأنه ينبغي معالجة ذلك الوضع في التدريب التوجيهي.

دعم إصلاح الشرطة الوطنية، وإعادة هيكلتها، وإعادة بنائها

ملاحظات عامة

٢٩ - تضطلع شرطة البعثة أيضا، لدى قيامها بتطبيق ولايتها والترتيب المتعلق بالشرطة، بمسؤولية رئيسية عن دعم إصلاح الشرطة الوطنية، وإعادة هيكلتها، وإعادة بنائها. وكخطوة أولى في هذه العملية، أنجزت شرطة البعثة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تقييما تفصيليا للشرطة الوطنية على الصعيدين الفني والإداري، بما في ذلك آليات المساءلة الداخلية للشرطة الوطنية. وأعقب هذا إعداد خطة للإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء، قدم مشروع أولي لها إلى السلطات التيمورية في أيار/مايو ٢٠٠٧. وجرى تبادل لمختلف صيغ مشاريع هذه الوثيقة، التي تشكل الأساس لبناء قدرة الشرطة الوطنية، بين شرطة البعثة والسلطات التيمورية منذ ذلك التاريخ و لم يتم بعد وضعها في صيغتها النهائية.

٣٠ - وبعد استعراض الوثيقة، لاحظت بعثة التقييم أن الوثيقة لا تدمج تماما جميع العناصر المطلوبة الواردة في الترتيب المتعلق بالشرطة ولا سيما ما يلي: (أ) بيان تفصيلي بالغايات والأهداف التي ستتحقق من العملية؛ (ب) تخصيص واضح للمسؤوليات بين حكومة تيمور - ليشتي، والبعثة، وغيرهما من أصحاب المصلحة؛ (ج) معايير مرجعية واضحة وأهداف الأداء؛ (د) تحديد الآثار الإنسانية والمادية والتقنية والمالية المترتبة على الإجراءات المطلوب اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ الخطة. ومن ثم، فإنه لا يمكن استخدام الوثيقة كأساس لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بناءها بشكلها الحالي وأن الأمر سيتطلب إجراء تغييرات جوهرية عليها. وعلاوة على ذلك، أعرب مختلف المحاورين الوطنيين والدوليين عن قلقهم بشأن الملكية الوطنية للخطة حيث أنها لم تُعد بمشاركة فعالة من جانب أصحاب المصلحة المحليين.

٣١ - ومن منظور موضوعي، تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض الجهود التي تبذلها البعثة لإصلاح الشرطة الوطنية، وإعادة هيكلتها، وإعادة بناءها، في محدودية فترة ولاية البعثة، وهي عادة لمدة سنة واحدة، والحاجة إلى أن تكون المساعدة لفترة زمنية أطول كثيرا لكفالة استدامة الإنجازات. وعلاوة على ذلك، فإن الرئيس المؤقت لتيمور - ليشتي، والرئيس المؤقت للبرلمان الوطني، وأمين الدولة لشؤون الأمن، والمدعي العام، وأعضاء الأحزاب السياسية، أعربوا لبعثة الخبراء عن قلقهم إزاء تباين النُهج والمعايير المتعلقة بأعمال الشرطة التي تتبعها البلدان المساهمة بأفراد الشرطة في البعثة. وذكروا أن ذلك يؤدي إلى الارتباك فيما بين أفراد الشرطة الوطنية إلى درجة أن التدريب والمشورة المقدمين قد يكونا متعارضين حيث إنهما كثيرا ما يكونان مستندين إلى نهج مذهبية متباينة بالرغم مما تبذله شرطة البعثة من

جهود لضمان توحيد النهج من خلال وضع مبادئ توجيهية إرشادية منظمة وإعداد كتاب دراسي بشأن أعمال الشرطة. وأكدوا على أن أنشطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء ينبغي أن يضطلع بها أفراد شرطة من عدد أقل من الدول الأعضاء، يكلفون بالقيام بالمهمة في البلد لفترة أطول وبالاستناد إلى إجراءات تشغيلية قياسية تفصيلية معتمدة من الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في أفراد شرطة البعثة المؤهلين على جميع المستويات بما في ذلك الأخصائيين في تقديم الخدمات الاستشارية التقنية الداعمة للشرطة الوطنية، مثل شؤون الموظفين، والميزانية، والمالية، والمشتريات، وإدارة الملفات والأصول، وتكنولوجيات الطب الشرعي والمعلومات.

التدريب

٣٢ - وفرت شرطة البعثة دعما نشطا لتدريب الشرطة الوطنية، بما في ذلك عن طريق نشر ١٨ من الأخصائيين في أكاديمية الشرطة الوطنية. ونظمت دورات لمنح شهادات مؤقتة ودورات للكوادر الإدارية الوسطى وبرنامج لتنمية القدرات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دورات متخصصة في مجالات الاضطرابات المدنية، ومكافحة الشغب، والأساليب الدفاعية، والحماية الأمنية المباشرة، والتحقيق في أعمال العنف الجنساني. ودربت البعثة منذ بدء عملها أكثر من ١ ٨٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كثيرة بسبب محدودية ميزانية اللوجستيات ومرافق التدريب.

برنامج التسجيل ومنح الشهادات

٣٣ - في إطار عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء على النحو الوارد في الترتيب المتعلق بالشرطة، اضطلعت شرطة البعثة ببرنامج لتسجيل ضباط الشرطة الوطنية ومنحهم الشهادات. وأعرب عدد من القيادات التيمورية، ومنهم رئيس الوزراء وأمين الدولة لشؤون الأمن، والقائد العام المعين للشرطة الوطنية، وصغار ضباط الشرطة الوطنية، عن قلقهم لبعثة الخبراء فيما يتعلق بمعدل سير عملية منح الشهادات. وحدد الترتيب المتعلق بالشرطة عملية تتألف من ثلاث مراحل: (أ) تسجيل كل ضابط موجود في الخدمة من ضباط الشرطة الوطنية؛ (ب) منح شهادة مؤقتة لمدة ستة أشهر (قابلة للتجديد)؛ (ج) منح شهادة نهائية لدى إنجاز أمور من بينها برنامج التدريب، وأدائهم لواجباتهم على نحو مرض، وإثبات احترامهم لحقوق الإنسان.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٦، أنشئت لجنة وطنية - دولية مشتركة متعددة التخصصات للفرز، استنادا إلى القرار رقم ٢٠٠٦/٣ الصادر عن مجلس الوزراء. وتوقفت تلك الهيئة فعليا عن

العمل في عام ٢٠٠٧ ولكن أعيد تنشيطها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عملا بالقرار رقم ٢٠٠٧/١٣. وتتألف اللجنة من فريق للتقييم، وفريق تقني، وفريق للأمانة. وقيادة هيكل التنفيذ غير واضحة، ولكن القرار النهائي المتعلق بمنح الشهادات يتوقف على موافقة أمين الدولة لشؤون الأمن، الذي يتخذ قراره بناء على توصية مفوض شرطة البعثة. وقد بدأ برنامج منح الشهادات فعليا عندما سُجل أول ضابط موجود بالخدمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وسجل آخر ضابط في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، حيث بلغ المجموع ٣ ١٠٨ من الضباط المسجلين. ووفقا للترتيب المتعلق بالشرطة، ينبغي أن ينحى غير المسجلين من خدمة الشرطة، إلا أن بعض ضباط الشرطة الوطنية السابقين الذين لم يسجلوا استمروا في العمل في المؤسسة. ومن بين المسجلين، لم يوص، حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، إلا بمنح ٢٨٨ ضابطا منهم شهادات نهائية. وعلمت بعثة الخبراء أن عملية منح الشهادات، التي تتوقف على شرطة البعثة وسلطات تيمور – ليشتي، كانت تسير بطريقة غير منهجية إلى حد ما، و لم تكن لديها استراتيجية واضحة لمنح الشهادات تحدد أعدادا مستهدفة على مدى فترة زمنية محددة، و لم تول أولوية لمنح شهادات لضباط القيادة. كما أنها كانت تفتقر إلى سياسة محددة لمنح الشهادات تحدد معالم خطوات عملية منح الشهادات فضلا عن معايير تفصيلية لمنح الشهادات ومنهجيات لصنع القرار.

٣٥ – وما زال هناك ما مجموعه ٢٧١ ضابطا ينتظرون اتخاذ قرار من فريق التقييم لمنحهم الشهادات. وترجع التأخيرات في عملية منح الشهادات لبقية ضباط الشرطة الوطنية، إلى حد كبير، إلى التحديات التي ووجهت في البرنامج التوجيهي الذي مدته ستة أشهر، الذي يعد إتمامه بنجاح شرطا مسبقا لمنح الشهادة النهائية. ونظرا لأن العملية الجارية حاليا لمنح الشهادات تعتمد على الوصول إلى معايير مرجعية دون أن تكون هناك أطر زمنية معينة، فإن السلطات تشعر بالقلق بشأن عدم وجود استراتيجية محددة ذات أطر زمنية واضحة لتنفيذ البرنامج. كما أعرب مسؤولون في الحكومة عن بعض التحفظات إزاء عملية التوجيه التي تتوقف عليها عملية منح الشهادات، ولا سيما مؤهلات أفراد البعثة المكلفين بتلك المهمة والافتقار إلى مثل هؤلاء المستشارين على صعيد المقاطعات الفرعية لدعم الشرطة الوطنية. وينبغي أيضا التأكيد على أن الترتيب المتعلق بالشرطة لا يشير إلى عملية توجيهية وهذه المبادرة، بصيغتها الحالية، يمكن أن تكون قد أدت إلى تأخر برنامج منح الشهادات.

التشريع التمكيني لتنفيذ الترتيب المتعلق بالشرطة

٣٦ – لتيسير جميع العمليات المتصلة بتنفيذ ولاية شرطة البعثة، التزمت الحكومة بموجب الترتيب المتعلق بالشرطة باعتماد ما قد يلزم من لوائح وإصدارات أخرى لتيسير التنفيذ الفعال

لذلك الترتيب. وعلى وجه الخصوص، يتطلب برنامج التسجيل ومنح الشهادات تشريعات قانونية لكي يكون فعالا في تنحية الضباط غير الملائمين من الشرطة الوطنية. وباستثناء القرارين السالفي الذكر الصادرين عن مجلس الوزراء، ما زال من المتعين أن تقوم حكومة تيمور - ليشتي باعتماد معظم الصكوك القانونية التمكينية. ونتيجة لذلك، ما زالت هذه تعتبر قضية تدعو إلى القلق حيث أن تنفيذ ولاية شرطة البعثة قد تم فعليا في فراغ قانوني.

دال - القضايا المتعلقة بإصلاح جهاز الشرطة وإصلاح قطاع سيادة القانون والقطاع الأمني الأوسع نطاقا

ملاحظات عامة

٣٧ - يلزم أن تُفهم في السياقات الأعم لسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة الوطنية وشرطة البعثة. وفي هذا الصدد، ما زال هناك افتقار في معظم البلد، ولا سيما على صعيد المقاطعات، للقدرات المادية والبشرية والمؤسسية الكافية، بما في ذلك نقص صارخ في القضاة والمدعين العامين وضباط السجون والمدافعين العامين الذين يتمتعون بالكفاءة والاستقلالية. وما زال الافتقار إلى إطار قانوني منسق يسبب الارتباك، لا سيما فيما يتعلق بالتشريعات الرئيسية من قبيل القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف المترلي، وقانون حماية الشهود، وتشريعات قضاء الأحداث. وقد أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن الإفلات من العقاب على جميع المستويات وعن تراكم القضايا التي لم يُنظر فيها، وساعد على تفاقمها ضعف التعاون بين الشرطة والمدعين العامين والتدخل غير المشروع في أعمال المؤسسات القضائية والأمنية. وما زالت إقامة الدعاوى في القضايا الحساسة من الناحية السياسية، بما في ذلك القضايا المتبقية المعروضة على لجنة التحقيق (انظر S/2006/580) تمثل تحديا كبيرا. وعلاوة على ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى إجراء استعراض شامل للدور الذي سيضطلع به القطاع الأمني في المستقبل واحتياجاته، بما في ذلك الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي، بالنظر إلى أهمية ذلك القطاع لاستقرار البلد على المدى الطويل.

النظام القضائي

٣٨ - توجد أربع محاكم للمقاطعات، في ديلي، وباوكاو، وسواي، وأوكوسي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدى اليمين ٢٧ من مسؤولي العدالة (١١قاضيا، و ٩ من المدعين العامين، و ٧ من المحامين العامين) بوصفهم أول قضاة ومدعين عامين ومحامين عامين في الدولة، مما كفل نشر مسؤولين على أساس التفرغ في المقاطعات. وتخرجت مجموعة ثانية

تتألف من ١٢ من الموظفين القضائيين التيموريين من مركز التدريب القضائي في نهاية عام ٢٠٠٧. ويوجد بالمحاكم سبعة قضاة دوليين و ١١ قاضيا وطنيا. أما الإدعاء فيوجد به حاليا أربعة من المدعين العامين الدوليين وتسعة من المدعين العامين الوطنيين. ونتيجة لذلك، يتاح على الأقل قاض واحد ومدع عام واحد ومحام عام واحد لإقامة العدل في المحاكم الواقعة خارج ديلي. وتشير البيانات الإحصائية للبرنامج الإنمائي من مقاطعة ديلي إلى أن القضاة الوطنيين يظهرون ثقة متزايدة ويفصلون في عدد أكبر من القضايا. وما زالت خدمة الإدعاء تواجه قيودا شديدة من حيث مواردها البشرية.

٣٩ - وبالرغم من مواصلة إحراز تقدم من خلال ما يقدم من دعم من الأمم المتحدة والأمم المانحة، من حيث زيادة قدرة مسؤولي العدالة وتعزيز مؤسسات العدالة، فإن الحالة غير المستقرة الراهنة تدل على أنه ما زالت هناك حاجة قوية إلى مواصلة الدعم الدولي لقطاع العدالة. وتشكل سياسة العدل الوطنية، هي والبرنامج الاستثماري القطاعي المعني بالحقوق والمساواة والعدالة لعام ٢٠٠٦، والبرنامج التابع للبرنامج الإنمائي والمعني بتعزيز نظام العدالة في تيمور - ليشتي، تشكل حاليا الأساس لتخطيط الأنشطة وبرمجتها في المستقبل في القطاع. ومع ذلك، فإنه في ضوء انهيار القانون والنظام خلال أزمة عام ٢٠٠٦، وما توصلت إليه لاحقا لجنة التحقيق، والانتقادات المتصاعدة لجهود إصلاح النظام القضائي حتى الآن، ووثيقة الأولويات الوطنية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٨ التي أعدتها الحكومة، يبدو أن ثمة طلب متزايد لإنشاء عملية جديدة لتوسيع نطاق التشاور والحوار السياساتي. وكخطوة أولى، سيلزم إجراء تقييم منهجي لقدرات قطاع العدالة.

٤٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُضفي الطابع المؤسسي بموجب القانون على مجلس التنسيق القائم حاليا، الذي يتألف من رئيس القضاة، ووزير العدل، والمدعي العام بوصفه هيئة استشارية في إطار وزارة العدل. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى إنشاء آلية تنسيقية واستشارية أوسع نطاقا لسيادة القانون. كما يلزم إنشاء فريق استشاري على الصعيد العامل بقيادة السلطات الوطنية تدعمه البعثة، يضم ممثلي المؤسسات المعنية بالعدالة وإنفاذ القانون، ومكتب أمين العدالة، ومكتب أمين الدولة لشؤون تعزيز المساواة، والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، وذلك بغية كفالة توسيع نطاق التشاور والحوار في مجال السياسات وتنسيق البرمجة.

٤١ - وبالرغم من إحراز تقدم تدريجي في دائرة الادعاء، وذلك بالدرجة الأولى من خلال دعم تدريب وتعيين مدعين وطنيين وإنشاء المجلس الأعلى للادعاء العام، ما زال أداء الخدمات ضعيفا ويبعث على القلق. وما زال ما زعم في الماضي من وجود تدخل سياسي،

ونقص في الموظفين، وضعف في هياكل الدعم الداخلي والهياكل الأساسية والموارد، ولا سيما في المقاطعات، يعرقل إنجاز التحقيقات والمحاكمات، الأمر الذي يسهم في تراكم القضايا (نحو ٤ ٧٠٠ قضية، تتصل نسبة كبيرة منها بجرائم العنف القائم على أساس نوع الجنس) وتنامي مشكلة الإفلات من العقاب.

٤٢ - وثمة عقبة رئيسية تعترض الأداء السليم لنظام العدالة الجنائية، حددتها بعثة الخبراء، هي ضعف التنسيق بين شرطة البعثة، والشرطة الوطنية، ودائرة الإدعاء. وما زالت هناك اختلافات كبيرة في الآراء بشأن القوانين السارية وإجراءات التحقيق. ونتيجة لذلك، لا يلقى القبض إلى على عدد قليل جدا من مرتكبي الجرائم، ولا يقدم للمحاكمة سوى عدد قليل من القضايا. ومن ثم يلزم إيلاء اهتمام كبير لتقوية علاقات العمل بين الشرطة والمدعين العامين لضمان سير التحقيقات والمحاكمات بصورة فعالة. وعلمت بعثة الخبراء أن البعثة المؤقتة في تيمور - ليشتي، ولا سيما فريقها العامل المعني بقطاع العدالة على علم تام بهذه المشكلة وشرعت في اتخاذ خطوات لمعالجة الحالة.

٤٣ - وتعد الضوابط والموازين التي توفرها آليات الرقابة والمساءلة بفعالية وشفافية أموراً جوهريةً لمكافحة الفساد والممارسات غير السليمة بين مسؤولي العدالة. وينبغي تعزيز المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للإدعاء العام لكي يتمكنا من ممارسة رقابة تأديبية فعالة على القضاة والمدعين العامين وفقا للمعايير الدولية.

نظام السجون

٤٤ - مع ازدياد كفاءة النظام القضائي، سيفرض ذلك النظام مطالب أكبر على نظام السجون، مع ما يترتب على ذلك من الاكتظاظ، وإمكان حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ونشوء شواغل أمنية، وانعدام القدرة على الوفاء بمعايير الأمم المتحدة الدنيا المتعلقة بالاحتجاز. وحتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان هناك ما مجموعه ١٥٢ شخصا رهن الاحتجاز في سجون تيمور - ليشتي. وتعد هذه النسبة منخفضة جدا حيث تعادل، ١٤ سجينا لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان (مقابل ١٢٤,٥ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان في منطقة أقيانوسيا في عام ٢٠٠٧)، وهي قد تكون عرضا للمشاكل القائمة في إقامة العدل.

٤٥ - وعموما، سيصل إجمالي طاقة نظام السجون في تيمور - ليشتي نحو ٣٣٠ سريرا بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في مركزي احتجاز (بيكورا وغلينو)، يبلغ مجموع ملاك العاملين فيهما ١٣٠ موظفا من موظفي السجون. ويجري التخطيط لإنشاء سجن جديد في باوكاو. لذلك فإنه مما يبعث على القلق ضعف الإدارة وقدرات الموظفين وتخلف الهيكل التنظيمي والخدمات في مقر السجون، وعدم كفاية المبالغ المخصصة في الميزانية،

والافتقار إلى التدريب الكافي لموظفي السجون. كما لا يوجد أي نظام لحراسة المتوجهين إلى المحاكم، وخطط للطوارئ، ونظام استخبارات منسق مع الشرطة، وتعمل معظم هذه المهام على أساس مخصص. وقد كلفت شرطة البعثة مؤخرا ضابطين من ضباط الاتصال بمهمة إلى سجن بيكورا لتحسين الاتصال، وأنشئ خط للبث المباشر في مركز العمليات الوطني. ومع ذلك، لا يوجد أي اتصال مع الشرطة الوطنية فيما يتعلق بالتخطيط لحالات الطوارئ التشغيلية، وهو جانب بالغ الأهمية لإدارة الأزمات.

إصلاح القطاع الأمني والقوات المسلحة

٤٦ - يساور بعثة الخبراء القلق من أن الخطوط الفاصلة بين المسؤوليات والأنشطة المتعلقة بالشرطة وبالدفاع ليست محددة تحديدا واضحا بعد في الممارسة العملية في تيمور - ليشتي، وذلك بغض النظر عن وجود أحكام دستورية محددة في هذا الصدد. ويدرس برنامج الحكومة الدستورية الرابعة مسألة تعزيز دور القوات المسلحة لتيمور - ليشتي، بتولي، أو المشاركة في، بعض مهام الشرطة الوطنية مثل أمن الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذتها القيادة المشتركة أثناء حالة الحصار قد أدت إلى جعل بعض السلطات التيمورية وبعض الأفراد من عامة الجمهور يحبذون إنشاء آلية من هذا القبيل. وهذا يثير قلق أعضاء المجتمع الدولي وجماعات المجتمع المدني المحلية.

٤٧ - ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن القوات المسلحة لتيمور - ليشتي تتطلع لزيادة قوامها زيادة كبيرة. ولهذا الغرض، وفي ضوء عدم وجود آلية فعالة للتنسيق فيما بين الجهات المانحة، تجري القوات المسلحة لتيمور - ليشتي مفاوضات مباشرة مع المانحين الثنائيين. وما زال التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي يمثل مصدرا للقلق.

٤٨ - ويقوم أيضا مكتب أمين الدولة لشؤون الأمن في الوقت الحالي بصياغة أول سياسة للأمن الوطني في البلد. ويعتبر هذا تطورا جديرا بالترحيب للغاية، ينبغي أن يحصل على دعم كامل من أصحاب المصلحة الوطنيين والجهات المانحة ومن شأنه أن يساعد على هيكلة استراتيجية الأمن الحكومية. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الاستعراض الشامل لدور قطاع الأمن واحتياجاته في المستقبل عملا بما قرره مجلس الأمن في الفقرة ٤ (هـ) من قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، لم يجر بعد بصورة رسمية بالرغم من أنه ذُكر لبعثة التقييم أن الاستعراض يشكل بالفعل جزءا من العملية الشاملة التي ستؤدي إلى اعتماد سياسة أمنية وطنية.

ثالثا – الملاحظات والتوصيات

٤٩ – أحرز قدر كبير من التقدم نحو استعادة وصون الأمن العام في تيمور – ليشتي منذ الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٦. ومع ذلك، ما زالت الإنجازات التي تحققت تتسم بالهشاشة، كما تبين من الهجومين اللذين وقعا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ضد الرئيس ورئيس الوزراء. ويعد إنفاذ القانون، في سياق إصلاح قطاع سيادة القانون والقطاع الأمني الأوسع نطاقا، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان، حجر الزاوية لإحلال الاستقرار في البلد وينبغي أن يظل يتمتع بأولوية عالية جدا في المستقبل القريب. وتغيير المواقف والسلوك بين أفراد الشرطة الوطنية، بالإضافة إلى الحاجة إلى الارتقاء بالروح المهنية والتدريب، هي أمور محورية في هذه العملية: حيث ذكر رئيس الوزراء لبعثة التقييم أن الإصلاح المتوخى هو بالدرجة الأولى إصلاح العقليات. ويجدر بالملاحظة في هذا الصدد ما يلي: (أ) أن بناء خدمة للشرطة تتسم بالاستقلالية والمهنية والحياد هو عملية طويلة الأجل؛ (ب) أن الملكية الوطنية هي عنصر محوري في هذا الصدد؛ (ج) أن هناك حاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية لتطوير الشرطة الوطنية على مدى المستقبل المنظور.

٥٠ – وأخذا في الاعتبار الشواغل والقضايا الرئيسية المبينة في الفرع الثاني أعلاه، واستنادا إلى المشاورات الواسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين، توصي بعثة الخبراء باتخاذ الإجراءات الرئيسية المبينة أدناه:

ألف – هيئات الأمم المتحدة التشريعية

مجلس الأمن

٥١ – توصي البعثة مجلس الأمن بأن يدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام بموارد بشرية ومالية من أجل تطوير الشرطة الوطنية، بما في ذلك عن طريق البعثة، استنادا إلى خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء، التي اعتمدتها حكومة تيمور – ليشتي.

الجمعية العامة

٥٢ – توصي البعثة الجمعية العامة بأن توافق على وظائف مدنية إضافية من الفئة الفنية لشرطة البعثة، على نحو ما قدمه الأمين العام في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ للبعثة، (لا سيما في المجالات الرئيسية مثل إدارة البرنامج، والشؤون القانونية، والخدمات الاستشارية الفنية الداعمة للشرطة الوطنية مثل شؤون الموظفين، والميزانية، والمالية، والمشتريات، وإدارة الملفات والأصول، وتكنولوجيات الطب الشرعي والمعلومات). وينبغي تقديم هذه الوظائف

إلى الجمعية العامة للنظر فيها، بعد إجراء استعراض تفصيلي ودقيق للاحتياجات، ومع أخذ الخبرات الوطنية والمساهمات الدولية بعين الاعتبار.

باء – سلطات تيمور – ليشتي

٥٣ – توصي البعثة سلطات تيمور – ليشتي بما يلي:

القضايا الاستراتيجية للسلطة الوطنية

(أ) القيام في عام ٢٠٠٨ بوضع واعتماد خطة لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، وذلك بالتشاور مع البعثة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتقديم الوثيقة إلى مجلس الأمن للعلم (انظر، على سبيل المثال، خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية الواردة في S/2006/726) وذلك لكي يتسنى، في جملة أمور، حشد الدعم الدولي. وينبغي أن تأخذ الوثيقة في الاعتبار العناصر ذات الصلة الواردة في المسودة التي أعدتها البعثة؛

(ب) القيام، بالاشتراك مع البعثة، باعتماد إضافة إلى الترتيب المتعلق بالشرطة، تحدد إجراءات تفصيلية، ومعايير مرجعية، وأطر زمنية، لكفالة تنفيذه تنفيذا تاما وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن تستند هذه الإضافة إلى تقييمات الشرطة الوطنية وأن تأخذ تماما بعين الاعتبار الاستراتيجيات والسياسات الشاملة للحكومة فيما يتعلق بالشرطة الوطنية والقطاع الأمني الأوسع نطاقا، مثل برنامج الحكومة لعام ٢٠٠٨، والأولويات الوطنية الاستراتيجية للحكومة لعام ٢٠٠٨، والسياسة الأمنية الوطنية التي يجري تطويرها؛

(ج) اعتماد ما قد يلزم من إصدارات لتيسير فعالية تنفيذ الترتيب المتعلق بالشرطة، ولا سيما برنامج التسجيل ومنح الشهادات، وذلك بمساعدة البعثة أو أصحاب المصلحة الآخرين إذا لزم الأمر؛

(د) مواصلة ما تقوم به حاليا من جهود لإنشاء آلية، تراعي ترتيبات التنسيق القائمة حاليا، برئاسة أمين الدولة لشؤون الأمن وبمساعدة مفوض شرطة البعثة، بصفته القائد العام المؤقت للشرطة الوطنية، لتوجيه وتنسيق جميع الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. وينبغي هيكلة هذه الآلية بحيث تكفل المشاركة المجدية من جانب مؤسسات الدولة ذات الصلة، والبعثة، ومنظومة الأمم المتحدة عموما، والمانحين الثنائيين، لتحديد المجالات التي يلزم فيها تقديم مساعدات دولية وكفالة عدم وجود أي تداخل في الجهود المبذولة. وينبغي أن تأخذ تلك الآلية بعين الاعتبار الاستراتيجيات والسياسات الشاملة للحكومة فيما يتعلق بالشرطة الوطنية وقطاع

الأمن الأوسع نطاقا، مثل برنامج الحكومة الدستورية الرابعة والسياسة الأمنية الوطنية التي يجري تطويرها؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير السياساتية والقانونية والتقنية والإدارية اللازمة لكفالة أن تكون الشرطة الوطنية خدمة محايدة خالية من التدخل السياسي، ولا سيما في المسائل التنفيذية. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ تدابير قانونية وإدارية لكفالة أن تضطلع الشرطة الوطنية بالمسؤولية بصورة حصرية ومستقلة عن تنفيذ عمليات الشرطة، فضلا عن المحافظة على حسن السلوك والنظام والانضباط بين صفوفها، دون أي تدخل خارجي غير مشروع؛

(و) كفالة أن يكون هناك فصل واضح بين الأدوار والمسؤوليات الأمنية الداخلية والخارجية فيما بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي، وكفالة عدم وجود أي تداخل أو ازدواجية في جهود الإصلاح فيما يتعلق بكلتا المؤسستين؛

(ز) الاضطلاع بحملة شاملة لتوعية الجماهير بشأن إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، بما في ذلك في المقاطعات؛

قدرة الشرطة الوطنية

(ح) الاضطلاع، بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨، بتقييم شامل للاحتياجات المالية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل للشرطة الوطنية، وإدماج تلك النتائج في جميع عمليات التخطيط؛

(ط) مواصلة الجهود التي تبذلها حاليا لاعتماد جميع الإصدارات اللازمة لتيسير الصرف الفعلي للأموال المخصصة للشرطة الوطنية وتفويض المزيد من السلطة المالية للقيادة العامة وكذلك لقيادات المقاطعات والقيادات المحلية؛

(ي) مواصلة الجهود التي تبذلها حاليا لاستعراض إجراءات التوظيف في الشرطة الوطنية، مع اتخاذ تدابير خاصة لتوظيف عدد أكبر من المرشحات والاحتفاظ بهن، واستعراض هيكل ونظام الرتب؛

(ك) نقل المكتب المركزي الوطني إلى الشرطة الوطنية، وكفالة إمكانية وصول أفراد الشرطة الوطنية بشكل كامل إلى شبكة المنظمة للاتصالات المأمونة بين أجهزة الشرطة ومشاركتهم في الاجتماعات الدولية والإقليمية التي يعقدها خبراء الشرطة التابعين للإنتربول؛

نزاهة الشرطة الوطنية

(ل) مواصلة الجهود التي تبذلها حاليا لكفالة إنجاز برنامج منح الشهادات، ولكفالة تنحية ضباط الشرطة الوطنية الذين تثبت مسؤوليتهم عن أعمال سوء السلوك الجسيم، على الفور، من الشرطة الوطنية؛

(م) تعزيز وتوسيع نطاق قدرات مكتب الأخلاقيات المهنية، في إطار المسائل الإدارية العامة المتعلقة بنزاهة الموظفين، وكفالة مساءلة ضباط الشرطة الوطنية الضالعين في أعمال سوء السلوك. وينبغي أن تتوفر للمكتب قدرة تشغيلية استباقية للكشف عن هذه الأفعال وردعها والتشديد على أهمية المساءلة ومراعاة حقوق الإنسان؛

(ن) كفالة تعزيز أعمال الرقابة الخارجية على الشرطة الوطنية، بما في ذلك من أجل المحاكمة الفورية لضباط الشرطة الوطنية الذين يدعى بأنهم ارتكبوا أفعالا إجرامية وتيسير تلقي الشكاوى من الجمهور؛

القضايا المتعلقة بإصلاح جهاز الشرطة وقطاع سيادة القانون والأمن

(س) مواصلة الجهود التي تبذلها حاليا لإصلاح وتعزيز أمانة الدولة لشؤون الأمن (وزارة الداخلية سابقا)، بدعم من البعثة، وفقا لالتزامها بموجب الترتيب المتعلق بالشرطة؛

(ع) الاضطلاع بتقييم منهجي لقدرات قطاع العدالة، مع تحديد ما هو قائم حاليا من ثغرات وعقبات واحتياجات، وإعداد استراتيجية لتطوير القدرات لمعالجة أوجه النقص في القدرات بالتعاون الوثيق مع البعثة والجهات المانحة. وينبغي أن يتضمن تقييم القدرات الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك الشرطة الوطنية، وأن يشمل منظمات المجتمع المدني؛

(ف) إيلاء أولوية لمواءمة الإطار القانوني، لا سيما حيثما توجد ثغرات بالفعل كما ذكر أعلاه، والتعجيل بذلك؛

(ص) إنشاء دائرة دائمة للمدعي العام المشترك ولجنة مشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة لوضع واعتماد فهم مشترك للأحكام الإجرائية والتشريعية، وتوضيح صلاحيات ومسؤوليات التحقيق، وتعزيز التعاون التقني والمهني عموما؛

(ق) إنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن الجريمة تتضمن معلومات حسب موقع حدوثها، ونوع جنس الضحية وسنها مع تفاصيل عن مرتكبها، ومعلومات عن الجريمة بالتحديد؛

(ر) إنشاء مكتب للاتصال بين الشرطة والمدعي العام لتعزيز التعاون بين الشرطة والمدعي العام على الصعيد التنفيذي، وذلك بإقامة اتصال بين الشرطة في المقاطعات ومكاتب الادعاء، وذلك لتمكين المدعين العامين من إسداء المشورة لشرطة المقاطعات بشأن التحقيقات؛

(ش) إيلاء أولوية لإعداد واستكمال الخطة الاستراتيجية لإصلاح نظام السجون في إطار استراتيجية أوسع نطاقا ومنشطة لإصلاح نظام العدالة، وكفالة تخصيص ميزانية كافية لإصلاح نظام السجون وصيانته وتحقيق استدامته بغية الحيلولة دون مواصلة تدهور النظام الأمني وضعفه ولمنع زيادة المخاطر المترتبة على هروب السجناء. وينبغي إقامة اتصال فعال بين إدارة السجون والشرطة الوطنية في جميع أعمال التخطيط التشغيلي، بوسائل منها وضع خطط مشتركة للطوارئ، وعقد اجتماعات وإجراء استعراضات دورية في حالات الطوارئ، فضلا عن القيام بتدريبات مشتركة لحالات الطوارئ.

جيم – الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة

إدارة عمليات حفظ السلام

٥٤ – توصي البعثة إدارة عمليات حفظ السلام بما يلي:

(أ) وضع إجراءات تشغيلية قياسية تفصيلية لضباط شرطة الأمم المتحدة المشاركين في الأنشطة الاستشارية في عمليات السلام، بما في ذلك البعثة، فضلا عن إعداد وحدة تدريبية ذات صلة. وينبغي أن يغطي ذلك جميع المسائل المتصلة بإسداء المشورة إلى المسؤولين عن إنفاذ القانون على الصعيد الوطني، وذلك استنادا إلى قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها المتعلقة بالقضاء الجنائي وحقوق الإنسان، فضلا عن الممارسات الجيدة المتعلقة بعمليات الشرطة وتسييرها وإدارتها؛

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور – ليشتي

القضايا الاستراتيجية

(ب) تقديم الدعم بصورة نشطة، حسب طلب السلطات التيمورية، إلى مكتب أمين الدولة لشؤون الأمن في الجهود التي يضطلع بها لوضع سياسة أمنية وطنية لتيمور ليشتي، بما في ذلك إجراء استعراض شامل لدور قطاع الأمن واحتياجاته في المستقبل على النحو المطلوب في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٢ (٢٠٠٨)؛

(ج) القيام، بالاتصال الوثيق بالحكومة، بحملة موضوعية لتوعية الجماهير بشأن الأنشطة المأذون بها لشرطة البعثة؛

الترتيبات الداخلية لشرطة البعثة

(د) توسيع نطاق برنامج التدريب التوجيهي القائم حاليا لأفراد شرطة البعثة، وذلك مع مراعاة الاحتياجات المحددة في هذا الصدد في الفرع الثاني أعلاه؛

(هـ) تحديد وحدات رائدة في إطار شرطة البعثة لتقديم مساعدات تقنية في مجالات محددة، مثل التعامل مع عمليات التجمهر، بغية كفالة التماسك في الخدمات التدريبية والاستشارية المقدمة إلى الشرطة الوطنية؛

(و) تقييم أسلوب النشر الحالي لأفراد شرطة البعثة بغية كفالة أوسع تغطية جغرافية ممكنة لجميع أنحاء إقليم تيمور - ليشتي وكفالة تمركزهم مع أفراد الشرطة الوطنية على جميع الصعد؛

دعم الشرطة الوطنية

(ز) التواصل بنشاط مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بغية كفالة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع/البرامج الموجهة نحو إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، بما في ذلك بناء طاقات وقدرات الوحدة البحرية؛

(ح) القيام، بالتشاور مع الحكومة، لوضع استراتيجية لمنح الشهادات بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تتضمن: (أ) تحديد الأعداد المستهدفة لمنح الشهادات النهائية للعدد المتبقي من ضباط الشرطة الوطنية على مراحل ربع سنوية، مما يؤدي إلى إقفال عملية منح الشهادات لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استنادا إلى معايير مرجعية محددة والموارد التي ستقدمها حكومة تيمور - ليشتي، والبعثة، والجهات المانحة، حسب الاقتضاء؛ (ب) إيلاء أولوية لمنح الشهادات لضباط القيادة في المقر وفي المقاطعات، والضباط الذين يؤدون مهام أساسية لتطوير الشرطة الوطنية،

(ط) استعراض عملية التوجيه القائمة حاليا، مع مراعاة الأطر الزمنية لمنح الشهادات والحاجة إلى تقديم دعم استشاري ذي بالموضوع للشرطة الوطنية على جميع المستويات؛

(ي) إصدار سياسة لمنح الشهادات بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بالتشاور مع الحكومة، تحدد معالم عملية إصدار الشهادات، وطرائق صنع القرار، والمعايير التفصيلية لمنح الشهادات؛

(ك) مواصلة الجهود التي تبذلها لدعم تدريب أفراد الشرطة الوطنية مع التركيز على المناصب القيادية والإدارية.

دال – وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

٥٥ – توصي البعثة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بمساعدة البعثة، في حدود إمكاناتها، في جهودها الرامية إلى إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. وينبغي أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإعارة أخصائيين إلى عنصر الشرطة التابع للبعثة في إطار نهج متكامل للأمم المتحدة لدعم تطوير الشرطة الوطنية.

هاء – البلدان المساهمة بأفراد الشرطة

٥٦ – توصي البعثة البلدان المساهمة بأفراد الشرطة بما يلي:

(أ) كفالة أن يتوفر لدى الأفراد الذين يتم نشرهم الإمكانات ومجموعات المهارات اللازمة، بما في ذلك الخبرات التدريبية أو الاستشارية التي تطلبها إدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي، على سبيل الأولوية الفورية، النظر في نشر أخصائيين في المجالات التي توجد بها ثغرات، على النحو المحدد في الفرع الثاني أعلاه؛

(ب) الإذن بتمديد نشر أفراد الشرطة الضروريين بعد الفترة القياسية التي مدتها سنة واحدة، لكفالة ألا يؤثر تناوب الضباط على الجهود التدريبية والاستشارية الجارية؛

(ج) تعزيز نشر ضابطات الشرطة، بما في ذلك في مواقع القيادة العليا.

واو – المانحون الثنائيون

٥٧ – توصي البعثة المانحين الثنائيين بما يلي:

(أ) التواصل بنشاط مع سلطات تيمور – ليشتي والبعثة لكفالة تحقيق التنسيق الفعال لتمويل المشاريع والبرامج التي تهدف إلى إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية، بما في ذلك بتوفير معدات النقل والاتصالات والمعدات البحرية وغيرها من الأصناف، فضلا عن تحديد المرافق أو إنشائها؛

(ج) تعزيز الدعم المقدم من المانحين لبناء قدرات النظام القضائي ونظام السجون في تيمور - ليشتي.

زاي - المجتمع المدني

٥٨ - توصي البعثة المجتمع المدني بما يلي:

(أ) القيام بنشاط برصد الجهود المبذولة لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، والمشاركة في هذه الجهود، بما في ذلك مجالات السياسات الأوسع نطاقا المتصلة بالقطاع الأمني التي لها أثر على الشرطة الوطنية؛

(ب) اتباع نهج تفعيلي في تمثيل آراء قواعد كل منظمة من المنظمات في المجالات المتصلة بالشرطة الوطنية؛

(ج) تعزيز التربية الوطنية فيما يتعلق بأعمال الشرطة، ولا سيما ما يتعلق بحقوق المواطنين ومسؤولياتهم في هذا الصدد.